هيومن رايتس ووتش: وثّقنا حالات اختفاء قسري في مناطق سيطرة الجيش.. والدعم السريع الأسوأ

الشرطة السودانية تعلن استعادة قواعد بيانات المواطنين

الهدف

وحدة حرية اشتراكية

صحيفة سياسية – ثقافية – اجتماعية – تصدر عن حزب البعث العربي الاشتراكي

رئيس التحرير: عادل خلف الله | العدد: ١٨٤٨ | التاريخ: ٩ سبتمبر ٢٠٢٦م

٤ المختفون قسراً.. أحياء بلا إحصاء وموتى خارج نطاق الحصر

٥-٩ الملف الاقتصادي

10 موت عمر النمير تحيطه الأسئلة

12 شرعية الوطن أم شرعية الخارج؟

الشرطة السودانية تعلن استعادة قواعد بيانات المواطنين

قال المتحدث باسم الشرطة السودانية، فتح الرحمن التوم، إن الشرطة تمكنت من استعادة قواعد البيانات والوثائق الرسمية للمواطنين.

وأكد في تصريحات صحافية بالمنبر الدوري للشرطة، تمكن مجمعات خدمات الجمهور في العاصمة الخرطوم من التعافي من آثار الدمار الذي طال المباني والأجهزة والشبكات.

في السياق قال مدير الإدارة العامة لمجمعات خدمات الجمهور، اللواء شرطة طارق الريح، إن مجمع أم درمان أنجز أكثر من ٢٠٦ آلاف معاملة منذ إعادة تشغيله.

هجوم لمسيرة على برج المحاكم بأم روابة يخلف أكثر من ١٥ قتيلاً

أم روابة: الهدف

هاجمت مسيرة برج المحاكم بمدينة أم روابة حوالي الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم، مستهدفةً احتفالاً بتخريج دفعة من المجندين داخل مباني البرج. وارتفعت حصيلة الضحايا بحسب الإحصاءات الميدانية لتتجاوز ١٥ قتيلاً من الرجال والنساء، إضافة إلى أكثر من ٢٠ جريحاً معظمهم من المدنيين.

وحصلت «الهدف» على أسماء بعض الضحايا وهم: مريم محمد أحمد عجبنا (موظفة في المحكمة)، جنوبي دلدوم (لاعب سابق لنادي الرابطة)، جميلة أزيرق وزوجها (من حي الباقر)، صديق الشريف (من حي القادسية)، معتصم محمد الحسن (حي النهضة)، وعلي أحمد عثمان (حي الورد)، وعبد الله التجاني (حي الموظفين)، وخالد إبراهيم (السوق الكبير)، ومحمد الصادق (حي السلام)، وعثمان بشير (حي الثورة)، وأحمد الطيب (حي الدرجة)، وعبد الرحمن النور (حي القبة)، ويوسف آدم (حي الروابي)، وإبراهيم حامد (حي العرضة)، ومصطفى عبد الله (حي الوحدة)، وعوض الكريم الصادق (حي الصفا)، والسر محمد (حي القادسية)، وتاج السر أحمد (حي الترعة)، وبابكر عبد المحمود (حي الاندلس).

هيومن رايتس ووتش: وثّقنا حالات اختفاء قسري في مناطق سيطرة الجيش.. والدعم السريع الأسوأ

دبنقا: الهدف

كشفت منظمة «هيومن رايتس ووتش» عن استمرار ظاهرة الاختفاء القسري في مناطق مختلفة من السودان منذ اندلاع الحرب، مؤكدةً توثيقها حالات في المناطق الخاضعة لسيطرة الجيش السوداني.

وقال مسؤول ملف السودان في المنظمة، محمد عثمان في تقرير لـ"راديو دبنقا" اليوم ٨ سبتمبر ٢٠٢٦م، إن الاختفاء القسري «ظاهرة مستمرة» منذ بداية الحرب، مضيفاً: «إذا نظرنا إلى مناطق سيطرة الحكومة أو الجيش السوداني، نجد أن هذه الظاهرة موجودة، وقد وثقنا بعض القضايا المتعلقة بها هناك». ووصف عثمان حالات الاختفاء القسري في مناطق سيطرة قوات الدعم السريع بأنها «الأسوأ»، في ظل ما قال إنه شلل كامل للمؤسسات القانونية والعدلية، مشيراً إلى أن المنظمة تسمع عن «قضايا كثيرة جداً» من تلك المناطق. وربط المسؤول في «هيومن رايتس ووتش» انتشار الاختفاء القسري بغياب الرقابة القانونية والعدلية، بما يتيح للطرف المنتهك إخفاء مصير المعتقلين، ويضاعف معاناة أسرهم، محذراً من استمرار الانتهاكات في ظل الحصانة والإفلات من العقاب.

مسعد بولس: شبكات تجارية تسهل تدفق السلاح لأطراف نزاع السودان وواشنطن تطالب بحظر شامل

وكالات: الهدف

صرح كبير مستشاري الرئيس الأمريكي للشؤون العربية والأفريقية، مسعد بولس، بأن شبكات تجارية خاصة قد تكون مسؤولة عن تسهيل تدفق الأسلحة إلى الأطراف المتحاربة في الس.ودان.

وأوضح بولس في مقابلة مع هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) أن دولة الإمارات تنفي تورطها المباشر في تأجيج القتال، مشيراً إلى احتمالية قيام تجار أو وسطاء بتقديم الإمدادات لكلا طرفي النزاع. وأكد أن انتشار الأسلحة يشمل تدخل ما لا يقل عن ١٢ دولة تقدم أشكالاً مختلفة من الدعم العسكري كالمسيّرات والذخيرة والتدريب للجيش وقوات الد.عم الس.ريع. وشدد المسؤول الأمريكي على أن أولوية واشنطن الحالية تتمثل في الضغط على مجلس الأمن الدولي لفرض حظر شامل على الأسلحة في جميع أنحاء السودان، معتبرين أن وقف تدفق الإمدادات هو الشرط الأساسي لوقف القتال واستئناف المفاوضات.

منتجو الصمغ العربي يهددون بمقاطعة «بنكك» بسبب الأعطال

يزور وفد من كبار مسؤولي الآلية الخماسية العاصمة السودانية الخرطوم في الفترة من ٨ إلى ١٠ سبتمبر ٢٠٢٦، وذلك بهدف إجراء مشاورات سياسية مباشرة مع الأطراف السودانية المعنية. وستتيح الزيارة للخماسية الاستماع إلى تقييمات ميدانية بشأن الوضع الراهن، إلى جانب مشاركة رؤاها حيال مسار عملها خلال المرحلة المقبلة. وتأتي هذه التطورات امتداداً لتواصل الآلية المستمر خلال الأشهر الأخيرة مع القوى السياسية والمدنية السودانية، بقصد الدفع نحو إطلاق مسار سياسي شامل يفضي إلى إقامة حكومة مدنية ديمقراطية بقيادة مدنية. وفي هذا السياق، أكدت الخماسية استمرار تنسيقها الوثيق مع الآلية الرباعية وشركاء دوليين آخرين، لدعم مسار سياسي متماسك وقابل للتنفيذ يسهم في تحقيق السلام والاستقرار في السودان.

سفارة بورتسودان بالقاهرة ترتب لتفويج ١٧٠٠ أستاذ جامعي من مصر

شرعت سفارة سلطة الأمر الواقع بالقاهرة، بالتنسيق مع لجنة الأمل ووزارة التعليم العالي، في تنفيذ خطة حكومية لاستئناف الدراسة من داخل البلاد وإغلاق المراكز الخارجية، تتضمن تفويج ١,٧٠٠ أستاذ جامعي و١٥ ألف طالب جامعي من مصر إلى السودان اعتباراً من الإثنين ٧ سبتمبر ٢٠٢٦.

وأوضح المستشار الثقافي للسفارة، عاصم حسن أحمد، استمرار التنسيق لتفويج أساتذة وطلاب التعليم العام وأسرهم، بينما أشار رئيس لجنة التفويج، أسامة محمد سعيد، إلى انطلاق المرحلة الأولى بتفويج ٢٥٠ أستاذاً جامعياً و٣٠٠ طالب، في ظل مساعٍ لانتظام نحو ٤٠٠ ألف طالب قبل نهاية العام.

وتتزامن هذه الترتيبات مع تحديات خدمية وهيكلية تتمثل في اعتراضات أساتذة كلية الطب على بيئة العمل، وشكاوى طلابية وعمالية من عياب التمويل اللازم لإعادة تأهيل الجامعات التي دمرتها ح.رب السودان في الخرطوم والجزيرة.

في إحاطة لمجلس حقوق الإنسان: النائب العام في سلطة الأمر الواقع تكشف عن ١٥٣ ألف بلاغ و١٠ آلاف حكم

كشف النائب العام في سلطة الأمر الواقع بالسودان، انتصار أحمد عبد العال، أمام الدورة الـ٦٣ لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، عن تسجل ١٥٣,١١٢ دعوى جنائية منذ اندلاع النزاع، وصدور ١٠,٧٣٣ حكماً قضائياً ضمن حصيلة أعمال اللجنة الوطنية للتحقيق، مشيرة إلى توثيق مقتل ٣٢,٦٢٢ شخصاً وإصابة ٤٦,٤٤٣ آخرين. وأوضحت خلال إحاطتها بجلسة الحوار التفاعلي أن الدعاوى المسجلة شملت ٣٩١ دعوى ضد منسوبي قوات نظامية بعد رفع الحصانة، وشطب ٦,٨٦٢ دعوى، وإحالة ٢٢,٦٠٨ دعاوى إلى المحاكم، إلى جانب توثيق ٢,٢٦١ حالة اغتصاب و١٥,٢٢٧ حالة احتجاز واختفاء قسري. وأشارت إلى بدء الخطوات التحضيرية للحوار السوداني ـ السوداني بضمانات للمشاركين وتأييد إقليمي، معربة عن رفضها لدعوات توسيع حظر السلاح.

الصليب الأحمر يعلن تسجيل آلاف المفقودين في السودان

كشفت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن تدوينها أكثر من ١١ ألف بلاغ لنشطاء مفقودين في الس.ودان، النصيب الأكبر منها يعود لفترة اندلاع المعارك في أبريل ٢٠٢٣. وأشار متحدث المنظمة إلى رصد معلومات حول طمر آلاف الجثث في العاصمة دون توثيق رسمي، مما يضاعف مأساة العائلات للبحث عن ذويهم. وفي ظل النزاع المحتدم بين الجيش وقوات الد.عم الس.ريع، تواصل المنظمة مساعيها عبر قنوات سرية مع كافة الأطراف لحماية المدنيين وتسهيل لم شمل آلاف الأسر المشتتة، بالتوازي مع ارتفاع أعداد النازحين والضحايا لمستويات غير مسبوقة.

صحف الاحتلال تكشف أسرار وحدات سرية إسرائيلية نفذت عمليات في السودان

كشفت صحيفة «يديعوت أحرونوت» العبرية، في تحقيق استقصائي نشر أمس ٧ سبتمبر ٢٠٢٦، عن تفاصيل خطيرة تخص الوحدة السرية ٥٧٠٠ التابعة لسلاح الجو الإسرائيلي التي تخصصت في هندسة وإنشاء مهابط مؤقتة وسريعة للطائرات في عمق المناطق النائية. وأقرّ قائد الوحدة، المُعرّف بالرمز «ج»، بأن قدرات هذه القوات تتجاوز الحدود الجغرافية التقليدية، معتبراً أن التضاريس القاسية هي التحدي الوحيد أمام مهامها العابرة للحدود. وكشف التحقيق التاريخي عن تورط الوحدة في عهد الرئيس الأسبق جعفر نميري بتجهيز مهبط سري في الصحراء السودانية لتنفيذ عملية «موسى» في ثمانينيات القرن الماضي لإجلاء يهود إثيوبيا «الفلاشا». ويأتي توقيت هذا الكشف العلني ليثير تساؤلات سياسية واسعة حول أبعاد تكثيف تل أبيب لعملياتها الميدانية خارج حدود فلس.طين المحتلة، وما إذا كان يحمل رسائل مبطنة أو تمهيداً لتحركات جديدة بالمنطقة.

مجاعة جبل مرة تودي بحياة ١٠ إلى ٢٠ شخصاً يومياً

طويلة: الهدف

حذرت السلطة المدنية في مناطق سيطرة حركة جيش تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد أحمد النور من دخول جبل مرة وطويلة وعين سيرو مرحلة كارثة مجاعة، مع تسجيل ١٠ إلى ٢٠ وفاة يومياً في مخيمات النازحين.

وكشفت عن أن أكثر من ١٠ ملايين مدني ونازح يواجهون أوضاعاً معيشية وصحية قاسية، مع تصاعد سوء التغذية والوفيات، خصوصاً بين الأطفال والنساء وكبار السن.

وأرجعت الكارثة إلى عرقلة وصول المساعدات، وفشل الموسم الزراعي، ونقص الأدوية، وانتشار الأوبئة وتلوث مياه الشرب، مطالباً الأمم المتحدة ومجلس الأمن بفتح وتأمين الممرات الإنسانية وإيصال الغذاء والدواء وحماية المدنيين.

نقص التمويل يعجل بانهيار الرعاية الصحية في السودان

وكالات: الهدف:

حذّرت منظمة أطباء بلا حدود، حسب"العربية" اليوم ٨ سبتمبر ٢٠٢٦، من تفاقم الأزمة الصحية في السودان جراء إغلاق العديد من العيادات ومراكز الرعاية الصحية بسبب نقص التمويل الحاد.

وأشارت المنظمة إلى أن خطة الاستجابة الإنسانية البالغة ٢,٨٧ مليار دولار لم يتم تمويلها سوى بنسبة ٤١٪ فقط، في وقت تجاوز فيه إجمالي عدد النازحين داخل البلاد والفارين إلى دول الجوار حاجز الـ ١١ مليون شخص، مما يضع ضغوطاً هائلة على ما تبقى من منشآت طبية عاملة.

سلطة الأمر الواقع تحشد بجنيف لفرملة بعثة تقصي الحقائق والتلويح بورقة السيادة

تواصل بعثة السودان الدائمة في جنيف، ممثلة لحكومة الأمر الواقع، تحركاتها المكثفة لحشد الدعم الإفريقي والدولي بهدف إحباط أي مساعٍ لتمديد ولاية بعثة تقصي الحقائق المستقلة خلال الدورة الحالية لمجلس حقوق الإنسان. وتعتمد الخرطوم في حراكها الدبلوماسي على رفض ما تصفه بـ«تسييس الآليات الأممية» والانتقائية في فرض القرارات، ملوحة بمبدأ التكاملية وسيادة الدولة في مواجهة الضغوط الغربية بقيادة بريطانيا. في المقابل، تستمر المعركة الدبلوماسية والقانونية على صفيح ساخن، بالتوازي مع تقديم النائب العام اتهامات رسمية وتوثيق أدلة حول الإمداد العسكري الخارجي، بينما تضغط قوى مدنية باتجاه استمرار التحقيقات الدولية وتوسيع حظر التسليح، مما يجعل معركة جنيف محطة فارقة في صراع الشرعيات والتوثيق الحقوقي للنزاع السوداني.

دراسة: راتب المعلم بالسودان يغطي ٣٪ فقط من تكلفة المعيشة

كشفت لجنة المعلمين السودانيين عن أن متوسط راتب المعلم في البلاد لا يغطي سوى نحو ٣٪ فقط من التكلفة الأساسية لمعيشة أسرة مكونة من خمسة أفراد، محذرة من كارثة معيشية طاحنة جراء الانهيار الاقتصادي المستمر.

وأوضحت دراسة أعدها المكتب الاجتماعي للجنة لشهر سبتمبر ٢٠٢٦ أن تكلفة المعيشة الأساسية بلغت نحو ٤,١٨ مليون جنيه (٦٤٣ دولاراً)، في حين يقف متوسط راتب المعلم عند ١٢٨,١٢٥ جنيهاً (١٩,٧ دولاراً)، مما يترك عجزاً شهرياً يفوق ٤ ملايين جنيه. وأشارت إلى أن الحد الأدنى للأجور في السودان يبلغ ١٢ ألف جنيه (١,٨ دولار)، متخلفاً بفارق شاسع عن دول المنطقة مثل مصر وتشاد والمغرب.

واعتبرت اللجنة أن الزيادات الحكومية المرتقبة التي سترفع الراتب إلى ٣٩٥ ألف جنيه غير كافية، إذ لن تتجاوز نسبة التغطية ٩,٤٪. وطالبت برفع الحد الأدنى للأجور إلى ٣٧٠,٥٠٠ جنيه، وصرف المتأخرات والرواتب المحتجزة منذ عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، مع مراجعة البدلات سنوياً لمواكبة التضخم ومعالجة أوضاع المعلمين في إقليمي دارفور وكردفان.

غرف الطوارئ السودانية تفوز بجائزة بالزان الدولية ٢٠٢٦

فازت غرف الطوارئ السودانية بجائزة بالزان الدولية لعام ٢٠٢٦ في فئة «الإنسانية والسلام والأخوة بين الشعوب»، تقديراً لدورها في سد الفراغ الخدمي الذي خلّفته الحرب. وقالت مؤسسة بالزان إن المبادرة، التي تشكلت عقب اندلاع الحرب في أبريل ٢٠٢٣، نجحت عبر شبكة تطوعية في توفير الغذاء والدواء والمطابخ المجتمعية والمساعدة في الإجلاء، خصوصاً في المناطق التي يصعب وصول المنظمات الدولية إليها. وتبلغ قيمة الجائزة ٧٥٠ ألف فرنك سويسري لكل فئة. ويأتي التكريم بعد حصول غرف الطوارئ على جوائز دولية أخرى، بينها جائزة تشاتام هاوس ٢٠٢٥، وجائزة رافتو لحقوق الإنسان، وجائزة الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان في السودان.

حلفاء البرهان يضعون شروطاً للمشاركة في الحوار

وضعت الهيئة القيادية لتحالف الحرية والتغيير- الكتلة الديمقراطية، شروطاً للمشاركة في الحوار السوداني المعلن، أبرزها شمول التمثيل الجغرافي والفئوي والنوعي والنازحين واللاجئين والمتضررين من الحرب، وأن تديره لجنة وطنية متفق عليها. ورحبت الكتلة بإجراءات تهيئة المناخ التي أعلنها رئيس مجلس السيادة، ودعت إلى استكمال خارطة لبناء الثقة، مؤكدة رفض تقسيم السودان أو شرعنة الأجسام الموازية.

وقال رئيس القطاع السياسي بالكتلة، مني أركو مناوي، إن الحوار يجب أن يتناول القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وينعقد في ظروف لا تسيطر فيها «المليشيات» على المناطق المختلفة، مع مشاركة وضمانات دولية وإقليمية لتنفيذ مخرجاته. وشدد مناوي على أن يكون الحوار سودانياً دون إملاءات خارجية، مطالباً بإخراج «المليشيات الأجنبية» ووقف التدخلات الخارجية.

المختفون قسراً.. أحياء بلا إحصاء وموتى خارج نطاق الحصر

دبنقا: سليمان سري

تُعد قضية المخفين قسراً من أتعس ملفات الحرب الدائرة في السودان وأكثرها تعقيداً؛ إذ تعددت سلطات الاحتجاز مع انتشار حاملي السلاح لاستخدام هذه الظاهرة أداةً للانتقام والتشفي والابتزاز المالي. وتطال الانتهاكات المدنيين الأبرياء عبر الاعتقال التعسفي وإغلاق الهواتف واقتياد الضحايا إلى جهات مجهولة لسنوات، لتعيش الأسر بين الألم والأمل غير عالمة بمصير ذويها بين الحياة والموت، لا سيما مع تعرض العديد من المحتجزين لتعذيب وسوء معاملة أفقدا بعضهم القدرة حتى على التعرف على ذويهم عقب إخلاء سبيلهم.

وفي غضون ذلك، تعمل مبادرات الرصد والتوثيق ولَمّ الشمل في جزر معزولة ودون تنسيق مشترك لتوحيد الأرقام، متجاوزة السجلات الرسمية والدولية؛ حيث أعلنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في السودان أن عدد المفقودين بلغ ١١ ألف شخص، بينما لم تبلغ الحالات الموثقة لدى مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ثلاثين حالة، وسط تعتيم ممنهج وتخوف الأسر من التبليغ.

وأوضحت مديرة مكتب دارفور بمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، إسعاف بن خليفة، أن المكتب شرع منذ ٢٠٢٠ في دعم الجهود الوطنية ومبادرات المجتمع المدني لكشف الحقيقة وتحقيق المحاسبة. ومع اندلاع النزاع والعدد المهول للمفقودين في الخرطوم ودارفور وكردفان، شجع المكتب المبادرات الشاملة لمختلف حالات الاختفاء المرتبطة بالاعتقال أو الاختفاء القسري في السودان لها تاريخ طويل تكرار هذه الفجائع.

الهجمات المسلحة أو دفن مجهولي الهوية. وأقرت بن خليفة بعدم امتلاك المفوضية إحصائيات محددة، مشيرة إلى رصد أنماط تؤكد استخدام الاعتقال والاختفاء كوسيلة لإسكات المجتمع المدني وبث الرعب، ومؤكدة سعي المفوض السامي لبلورة مبادرة لبناء الثقة بين أطراف النزاع تشمل ملف المعتقلين والمخفيين التزاما بالقانون الدولي.

من جهته، أكد مسؤول ملف السودان في منظمة «هيومن رايتس ووتش»، محمد عثمان، لـ«راديو دبنقا»، أن ظاهرة الإفلات من العقاب، مشيراً إلى توثيق حالات عديدة في مناطق سيطرة الحكومة والجيش في ظل غياب الرقابة القانونية. ووصف عثمان الوضع في مناطق سيطرة الدعم السريع بالأصعب نتيجة الشلل الكامل للمؤسسات العدلية. وشدد على أهمية التعاون مع الآليات الدولية والإقليمية مثل مجموعة العمل المعنية بالاختفاء القسري التابعة للأمم المتحدة، مؤكداً أن الأولوية القصوى تكمن في إصلاح شامل للمؤسسات الا لقا نو نية والعدلية لمنع

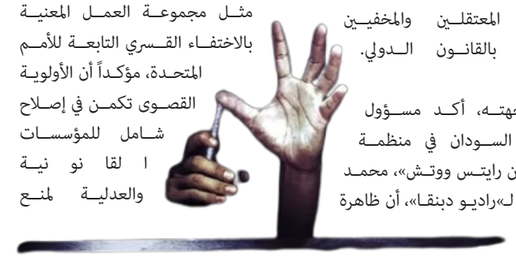

القطاع الصحي في السودان.. انهيار بلا مؤسسات

في الوقت الذي تحولت فيه بورتسودان إلى محطة رئيسية لاستقبال ملايين الفارين من جحيم الحرب، يعيش القطاع الصحي هناك على حافة الهاوية. وبحسب شهود عيان مرتبطون بالقطاع الصحي، فإن منظومة الصحة في المدينة والمناطق الخاضعة لسيطرة الجيش تواجه ضغطاً بشرياً غير مسبوق، مترافقاً مع شح كارثي في الإمدادات الدوائية والطبية يهدد بتوقف ما تبقى من المرافق الحيوية عن العمل نهائياً.

تقرير: الهدف

يعيش القطاع الصحي في المناطق الخاضعة لسيطرة الجيش، وبينها بورتسودان، ضغطاً غير مسبوق وشحاً كارثياً في الأدوية والإمدادات الطبية. وقالت مصادر لـ«الهدف» إن الحرب أخرجت نحو ٨٥٪ من المرافق الصحية عن الخدمة، وعطلت أكثر من ٤٠٠ مرفق، فيما خرجت ٦٠٪ من الصيدليات ومخازن الأدوية من الخدمة، وأُغلقت أكثر من ٢,٨٠٠ صيدلية في الخرطوم، وتوقفت ٤١ شركة أدوية وأكثر من ٩٠٪ من مصانع الدواء عن الإنتاج. وقدّرت تصريحات رسمية خسائر القطاع الصحي بنحو ١١ مليار دولار.

وتشير تقديرات اليونيسف إلى تعرض أكثر من ٨ ملايين طفل دون الخامسة لخطر فقدان الخدمات الأساسية، مع وفاة نحو ٧٨ ألف طفل سنوياً بأسباب يمكن الوقاية منها، بينها الملاريا. كما أن ٧٠٪ من السكان لا يحصلون عند وصولهم للمرافق الصحية على رعاية بالجودة الكافية، ولا يُنقل للعلاج سوى ربع الأطفال المصابين بالإسهال، ولا يحصل منهم على محلول معالجة الجفاف سوى ٢٧٪. وفي ظل تفشي الكوليرا والملاريا وحمى الضنك، تعرض القطاع الطبي لـ٥٢١ هجوماً، قُتل خلالها نحو ٢٠٠ من الكوادر الصحية. وبحلول نوفمبر ٢٠٢٤ تجاوزت الوفيات ٢٨,٧٠٠، بينها أكثر من ٢٠ ألف وفاة مباشرة، فيما قُدرت وفيات الجنينة بنحو ١٥ ألفاً. وبين ٣١ يناير و٥ فبراير ٢٠٢٥، سُجلت وفاة ٢٧٥ مدنياً ومقتل ٥٧ متطوعاً. وبلغ عدد المحتاجين للرعاية الصحية نحو ٢٠ مليون شخص، بينهم أكثر من ١١ مليوناً بحاجة لخدمات منقذة للحياة، فيما احتاج ٢٦ مليوناً للمساعدات الإنسانية، بينهم ١٣,٦ مليون طفل، وعانى ٢٤,٦ مليوناً من انعدام الأمن الغذائي. وقالت رئيسة اللجنة التمهيدية لنقابة أطباء السودان، د. هبة عمر، إن الحديث عن «انهيار القطاع الصحي» لم يعد دقيقاً، لأن «القطاع الصحي لم يعد موجوداً من الأساس»، مؤكدة أن ما يجري مجرد محاولات إسعافية متفرقة. وشددت على صعوبة الحصول على إحصائيات دقيقة في ظل غياب الدولة والمستشفيات وتعطل المرافق والوزارات وهجرة الكوادر.

كلمة العدد:

سعر الصرف في السودان.. جذور الأزمة وآليات الاستقرار

يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على مجال المعاملات الاقتصادية الدولية، إذ يعكس العلاقات المترابطة بين الاقتصاديات الدولية، ويعبر في ذات الوقت عن المكانة الاقتصادية للدول. ويتم تحديده كأي سلعة وفقاً لقوى سوق الصرف بدلالة نظام سعر الصرف المعتمد من الأنظمة المتعارف عليها.

يؤثر سعر الصرف بشكل مباشر على الاقتصاد من خلال تحديد القدرة التنافسية للتجارة الخارجية، وتأثيره المباشر على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) عبر الصادرات والواردات ومستويات التضخم والاستثمار الأجنبي. ولقد ظل السودان يعاني من تقلبات سعر الصرف منذ فترة بعيدة، ولكنها تفاقمت خلال الفترة الأخيرة نتيجة لشح العملات الأجنبية وتزايد حجم الواردات، إضافة إلى ضعف البنية الهيكلية للاقتصاد الكلي.

انتهجت البلاد العديد من السياسات النقدية والمالية بهدف تحقيق استقرار اقتصادي وكبح جماح سعر الدولار؛ حيث تعد سياسات سعر الصرف أحد أهم الآليات الفعالة لحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية والداخلية، كما أنها جزء من السياسة الاقتصادية التي تعمل على تحقيق أهداف التشغيل الكامل، والاستقرار، والنمو، والتوازن الخارجي.

إلا أن السياسات التي تم تطبيقها في السودان فشلت جميعها في تحقيق استقرار في سعر العملة نتيجة الهيمنة الهيكلية للاقتصاد الأمريكي وفجوة أسعار الفائدة العالمية، إلى جانب الأزمات الاقتصادية الداخلية التي تُضعف العملات المحلية وتجعل الطلب على الدولار مستمراً كـ«ملاذ آمن». مما يتطلب من بنك السودان القيام بمجموعة من السياسات والإجراءات للحد من خطورة انفراط سعر الصرف، وحماية القيمة الخارجية للعملة من التدهور، وزيادة ثقة الأفراد بالتعامل بها من خلال تقييد الطلب على الصرف الأجنبي بدلاً من اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة المحلية. ويستوجب ذلك أيضاً علاج الخلل في ميزان المدفوعات والمحافظة على توازنه عبر التحكم في بيع وشراء العملة الأجنبية ومنع خروج رؤوس الأموال من الدولة، وحماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية بمنع استيراد السلع التي لها بدائل في الاقتصاد الوطني أو شبيهة بالإنتاج المحلي، فضلاً عن الحصول على موارد مالية ناتجة عن الفارق بين سعر الشراء المنخفض وسعر البيع المرتفع للعملات الأجنبية.

إضافة إلى ذلك، تبرز الحاجة لتوجيه الموارد الإنتاجية نحو القطاعات الأكثر فعالية لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، وتنمية الاحتياطات من وسائل الدفع الخارجي من ذهب وعملات قابلة للتحويل. إن استقرار سعر الصرف يستدعي بالضرورة تحقيق استقرار سياسي وأمني يساهم في استقرار الاقتصاد الكلي، والعمل على انتهاج سياسة إحلال الواردات لخلق بدائل محلية، ووضع خطط وبرامج تحفيزية لجذب الاستثمارات وتحويلات المغتربين لبناء احتياطات مقدرة من النقد الأجنبي، والأهم من ذلك كله دعم وتوسيع القاعدة الإنتاجية.

١٢ دولة تعلن قيوداً صارمة على تجارة منتجات المستوطنات الإسرائيلية

أعلنت ١٢ دولة غربية، تشمل كندا، بريطانيا، فرنسا، إسبانيا، السويد، والنرويج، دعمها الكامل أو شروعها في فرض قيود قانونية على تجارة السلع الواردة من مستوطنات الك.يان الصه.يوني في الضفة الغربية المحتلة، مؤكدة في بيان مشترك أن هذه الأنشطة تعد انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وتقوض بشكل ممنهج إمكانية التوصل إلى حل الدولتين. وتزامناً مع هذا الموقف، اتخذت لندن وباريس خطوات عملية تمثلت في حظر استيراد السلع القادمة من المستوطنات بشكل كلي، فضلاً عن فرض حزم قيود مشددة على الخدمات المرتبطة بها كالتمويل، والبناء، والبنية التحتية، والعقارات، والإعلانات التجارية. وفي الوقت الذي تتصاعد فيه الضغوط الدولية لدحر التوسع الاستيطاني، لا تزال عواصم الاتحاد الأوروبي تعاني من انقسامات واسعة حول إقرار عقوبات تجارية موحدة وملزمة لكافة الأعضاء.

إغلاق تام لسوق عطبرة احتجاجاً على تعسف الجبايات والضرائب

دخل تجار سوق عطبرة في إضراب شامل عن العمل وأغلقوا أبال المحال التجارية لليوم الثاني على التوالي، احتجاجاً على سلسلة الزيادات التعسفية والرسوم الباهظة والجبايات غير المبررة التي فرضتها المحلية مؤخراً. وقد خلف هذا الإغلاق حالة من الشلل التجاري الواسع، وسط تصاعد الغضب والاستياء العارم بين صفوف التجار الذين أكدوا عزمهم مواصلة التصعيد حتى تتراجع السلطات عن هذه السياسات الجبائية التي تثقل كاهل الأسواق وتعيق حركة البيع.

أزمة «الكاش» تتفاقم مع الشلل المتواصل للتطبيقات المصرفية

شهدت المعاملات اليومية في البلاد أزمة خانقة نتيجة التعطل المفاجئ والمتكرر للتطبيقات المصرفية، وعلى رأسها تطبيق «بنكك» الواسع الانتشار، مما أدى إلى شلل شبه تام في حركتي البيع والشراء وعطل مصالح المواطنين الملحة في شراء الخبز والدواء ودفع أجور المواصلات. ودفع هذا الوضع المأزوم الكثير من المواطنين للبحث المضني عن السيولة النقدية (الكاش) بأي ثمن، قاطعين الطريق بقبول خصومات قاسية تصل إلى ١٠٪ مقابل الحصول على الأوراق النقدية. وتكشف هذه الظاهرة مفارقة اقتصادية بالغة التعقيد تتمثل في امتلاك المواطن لأموال طائلة داخل حسابه المصرفي لكنه يقف عاجزاً عن الوصول إليها، مما يرهن على أن استمرارية الخدمات الرقمية باتت ركيزة أساسية للاستقرار المعيشي وليست مجرد رفاهية تقنية.

انخفاض نسبي في سعر الصرف بفعل شح السيولة والحملات الأمنية

سجلت تعاملات السوق الموازي للعملات الأجنبية تراجعاً ملحوظاً وانخفاضاً نسبياً في أسعار الصرف خلال تداولات اليوم، وسط حالة من الحذر والترقب الشديدين بين المتعاملين. ويعود هذا التراجع بصورة رئيسية إلى تفاقم شح السيولة النقدية بالعملة المحلية، إلى جانب تكثيف السلطات الأمنية لحملاتها الصارمة والمفاجئة ضد تجار العملة في الخرطوم وبورتسودان، الأمر الذي أحدث انكماشاً مؤقتاً في حركة المضاربات بالسوق الموازي.

تراجع أسعار الذهب في السودان تزامناً مع انخفاض المعدن الأصفر عالمياً

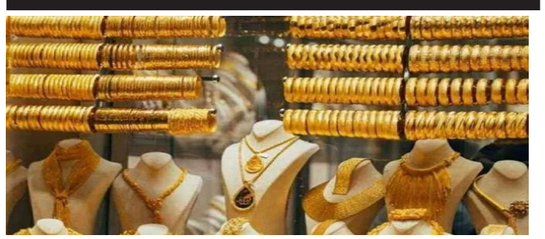

سجلت أسعار الذهب في السودان، خلال تداولات اليوم الأربعاء ٩ سبتمبر ٢٠٢٦، تراجعاً ملحوظاً تأثراً بانخفاض المعدن الأصفر في الأسواق العالمية ليسجل نحو ٤,٣٦٣ دولاراً للأوقية. وفي الأسواق المحلية بالصاغة، بلغ سعر جرام الذهب عيار ٢٤ نحو ٨٤,٣٨٨ جنيهاً سودانياً (ما يعادل ١٤٠,٢٩ دولاراً)، في حين وصل سعر جرام الذهب عيار ٢١ الأكثر إقبالاً إلى ٧٣,٨٤٠ جنيهاً سودانياً (ما يعادل ١٢٢,٧٥ دولاراً)، وسجل جرام الذهب عيار ١٨ نحو ٦٣,٢٩١ جنيهاً سودانياً (ما يعادل ١٠٥,٢٢ دولاراً). يأتي هذا التراجع وسط ترقب مستمر من المتعاملين لتحركات الأسعار العالمية وانعكاساتها المباشرة على حركة البيع والشراء في الصاغة المحلية.

من «الكاش» إلى «بنكك».. حين يصبح المال رقمًا

ابتسام فيصل

بعد عقود من اعتماد السوق السوداني على الأوراق النقدية جنباً إلى جنب مع الشيكات المصرفية، فرضت ضغوط التضخم وشح السيولة تحولاً تدريجياً نحو الدفع الإلكتروني. ولم يعد هذا التحول رفاهية، بل تحول إلى ضرورة يومية تقدمها تطبيقات مثل «بنكك» التابع لبنك الخرطوم، ليغطي أبسط المعاملات اليومية كشراء الخبز والدواء وحتى خدمات البائعات المتجولات.

استمدت تجربة «بنكك» انتشارها من قوة شبكة بنك الخرطوم، بينما تؤكد الأرقام الرسمية طفرة قطاعية واسعة بارتفاع معاملات منصة التحويل بين الحسابات من ٩٢,٨ مليون معاملة في ٢٠٢٥ إلى ١٤١,٥ مليون معاملة خلال النصف الأول من ٢٠٢٦ بنسبة زيادة تجاوزت ٥٢٪، متخطية ٢٣٤ مليون معاملة إجمالاً.

أفرز هذا الانتقال السريع تحديات جوهرية؛ إذ أصبحت الأعطال التقنية وانقطاع الكهرباء والاتصالات تهديداً مباشراً لمعيشة المواطنين وأصحاب الأعمال الصغيرة، نظراً لاعتمادهم الكلي على الأرصدة الرقمية في ظل ظروف الحرب. وعليه، تبرز الحاجة الملحة لتحسين البنية التحتية، وتوفير أنظمة احتياطية، واعتماد رقابة مصرفية ذكية تستهدف الحسابات المشبوهة دون تعقيد حياة صغار المتعاملين، لتكريس اقتصاد رقمي آمن ومتاح.

اقتصادي الهدف يحذر

تفاقمت أزمة المياه في السودان بشكل حاد، وأصبح الحصول على جرعة ماء معاناة يومية في بعض مناطق ولاية الخرطوم، رغم احتضانها النيلين الأبيض والأزرق. وتعود الأزمة في جوهرها إلى الحرب التي أدت إلى تعطل محطات الرفع والضخ، وضعف البنية التحتية، وتراجع إنتاج محطات الضخ بنحو ٥٠٪. وأدى انهيار قطاع الكهرباء إلى عدم استقرار إمدادات المياه، فيما قفزت تكلفة الحصول عليها وملحقاتها، خاصة صهاريج النقل والتخزين، إلى مستويات باهظة في الولايات المتضررة، بينها شمال كردفان. ويفاقم نقص المياه النظيفة المخاطر الصحية، مع تنامي احتمالات تلوث مصادر المياه وتفشي الأمراض والأوبئة، ما يزيد من معاناة المواطنين ويعمّق الكارثة الإنسانية.

حين تصبح الثروة بلا اقتصاد: المعضلة العربية بين اقتصاد الريع وضرورة بناء اقتصاد الإنتاج

طارق عبد اللطيف أبوعكرمة

هناك أمم فقيرة لأنها لا تملك الموارد، وأمم أخرى فقيرة لأنها لا تعرف كيف تحول مواردها إلى قوة إنتاج. وهنا تكمن مفارقة واضحة في الاقتصاد العربي. فالوطن العربي ليس فقيراً؛ في أرضه النفط والغاز، وفي موقعه الجغرافي ملتقى القارات، وفي مدنه أسواق، وفي جامعاته ملايين الشباب.

ومع ذلك، لم يتحول امتلاك الثروة دائماً إلى قدرة اقتصادية موازية. فالفرق بين الثروة والقدرة هو الفرق بين أن تملك شيئاً وأن تعرف كيف تصنع به مستقبلك. الثروة وحدها لا تصنع اقتصاداً.

فالاقتصاد الحقيقي لا يقاس بما تستخرج الأرض من باطنها، وإنما بما يستطيع المجتمع إنتاجه بعقول أبنائه وأيديهم ومؤسساته. النفط والغاز ثروة، لكنهما لا يصنعان اقتصاداً كاملاً. كما أن الموقع الجغرافي لا يصبح قوة اقتصادية إلا إذا تحول إلى موانئ وخدمات ولوجستيات وصناعة.

والشباب لا يصبحون قوة إنتاجية إلا حين تتحول المدرسة إلى معرفة، والجامعة إلى مهارة، والمهارة إلى عمل، والعمل إلى إنتاج وقيمة مضافة.

المشكلة ليست في الريع ذاته، بل حين يتحول من وسيلة لتمويل التنمية إلى بديل عنها.

عندها ينشغل الاقتصاد بتوزيع الدخل أكثر من إنتاجه، وتتكيّف المؤسسات والسياسات مع الريع، حتى يصبح الانتقال إلى اقتصاد منتج أكثر صعوبة. ولا يعني نقد الاقتصاد الريعي الدعوة إلى التقشف؛ فالمجتمع المتقدم يوفر حياة أفضل من خلال زيادة قدرته على الإنتاج، لا من خلال زيادة الاستيراد فقط.

فالخطر حين يصبح الاقتصاد العربي سوقاً لسلع وخدمات وتقنيات ينتجها الآخرون، بينما تبقى القيمة المضافة الكبرى خارج حدوده.

لهذا، فإن المستقبل الاقتصادي العربي لن تحدده كمية ما تحت الأرض فقط، بل قدرة الإنسان العربي على تحويل الثروة إلى معرفة، والمعرفة إلى إنتاج، والإنتاج إلى قيمة وعدالة اجتماعية.

الكسرة بالموية: حين تصبح الوجبة اليومية مؤشراً على انهيار دولة

المحرر الاقتصادي

في السودان، كانت «الكسرة بالمويه» يوماً ما مجرد وجبة عادية يتناولها الفقراء في الغالب، أما اليوم فقد تحولت إلى مقياس غير رسمي لحجم الكارثة المعيشية، ومؤشر صادق على انهيار القيمة الشرائية للجنيه وتآكل قدرة الناس على توفير أبسط الاحتياجات.

قبل سنوات، كانت الوجبة لا تكلف أكثر من بضع مئات من الجنيهات، بينما تجاوزت تكلفتها اليوم ١٥ ألف جنيه سوداني بحسب روايات المواطنين في الأسواق. فالطماطم تباع بأكثر من ٥ آلاف جنيه لأربع حبات، ويكلف ربع ملوة الدقيق ٤ آلاف جنيه، فضلاً عن آلاف الجنيهات للزيت، والفول السوداني، والشطة، والثوم، والبهارات.

لا تعكس هذه الأرقام مجرد ارتفاع في الأسعار، بل هي انعكاس لحرب شاملة قتلت قدرة السودانيين على العيش والكرامة، فأصبح كل مواطن يواجه الغلاء دون درابة بسبل هزيمته. وما زيادات أسعار الكسرة بالمويه إلا دليل على انهيار منظومة الإنتاج، وتدمير الطرق، وشح الوقود، وغياب الأمن في الريف الذي دمر الموسم الزراعي، إضافة إلى فقدان العملة جزءاً هائلاً من قيمتها.

في زمن الحرب، لا يقاس الفقر بأعداد الجياع فحسب، بل بجودة الطعام؛ فعندما تصير الطماطم سلعة كمالية والزيت ترفاً، يتحول الجوع إلى واقع يومي. إن وجبة الكسرة بالمويه، التي مثلت رمزاً للبساطة، أصبحت اليوم عنواناً للمأساة وصرخة متجددة تطالب بالوقف الفوري للحرب قبل أن يفقد المواطن كل شيء.

"الهدف الاقتصادي" يرصد أسعار السلع والخدمات في مدينة الضعين

المحرر الاقتصادي

يعكس رصد الأسعار الذي جرى في سوق الضعين الكبير بتاريخ ٦ سبتمبر ٢٠٢٦ واقعاً اقتصادياً قاسيًا، تعيشه مدينة ترزح تحت وطأة الحرب وتراجع الخدمات الأساسية.

في قطاع السلع الغذائية الأساسية، بلغ سعر كيلو الدقيق ٥,٠٠٠ جنيه، والسكر ٧,٠٠٠ جنيه، والزيوت ٧,٠٠٠ جنيه للرطل، بينما وصل سعر كيلو اللحم الضأن إلى ٢٣,٠٠٠ جنيه، واللحم البقري ١٨,٠٠٠ جنيه، والدجاج ٢٠,٠٠٠ جنيه. وتؤكد هذه المستويات السعرية عجز قطاع واسع من الأسر عن تأمين أبسط احتياجاتهم الغذائية في ظل محدودية الدخل.

وفي أسواق الخضروات والفواكه، تراوحت الأسعار بين ٨,٠٠٠ و١٠,٠٠٠ جنيه للكيلو أو الرطل، تجسيداً لتضخم حاد يضغط بقوة على ميزانية الأسرة. أما السلع الاستهلاكية اليومية، فسجل فيها رطل الشاي ٥,٠٠٠ جنيه، والقهوة ١٤,٠٠٠ جنيه، بينما بلغ سعر الصابون ومعجون الأسنان ٢,٠٠٠ جنيه لكل منهما، مما يجعل متطلبات النظافة والضيافة محفوفة بالأعباء المالية الباهظة.

وعلى صعيد الوقود والطاقة، سجلت الأسعار مستويات بالغة الخطورة؛ حيث بلغ لتر البنزين ١٥,٠٠٠ جنيه، والجازولين ١٣,٠٠٠ جنيه، وارتفعت أسطوانة الغاز إلى ٤٠٠,٠٠٠ جنيه، بينما بلغ جوال الفحم ٢٥,٠٠٠ جنيه، محولةً أعمال الطهي والتنقل اليومي إلى تحديات استثنائية.

وفي قطاع الخدمات الأساسية الذي يعاني غياباً شبه تام للدولة، تنعدم خدمة الكهرباء تماماً، وسجل برميل المياه ٦,٠٠٠ جنيه، وبلغت تكلفة رحلة المواصلات ٢,٠٠٠ جنيه. وفي ظل أزمة سكن خانقة فاقمها النزوح وتدمير المنازل، قفز إيجار الغرفة المتوسطة الملحقة بحمام ومطبخ وصالون إلى ٨٠٠,٠٠٠ جنيه.

ترسم هذه المؤشرات لوحة قاتمة لمعاناة المواطن في الضعين، حيث يطال الغلاء مناحي الحياة كافة، وتتلاشى الخدمات الأساسية ويهدد شبح انعدام الأمن الغذائي استقرار السكان. إن هذه الأرقام ليست مجرد إحصاءات، بل هي ترجمة حية لواقع يومي يستوجب تدخلاً عاجلاً يتجاوز مجرد وقف الحرب إلى إعادة بناء البنية المؤسسية، استقرار العملة، دعم الإنتاج، وحماية الفئات الضعيفة ضماناً لحق المواطن في الحياة الكريمة.

أ. عبد الكريم علي عثمان يكتب:

موارد السودان من الاستقلال إلى الحرب ٢٠٢٣م: حكاية سلة غذاء ذبلت قبل أن تُقطف (٢)

يمكن أن يكون هذا المقال أكثر مقال بحثت فيه واجتهدت فيه، لذا يا عزيزي القارئ، حاول أن تقدر مجهودي بأن تقرأه للنهاية، مهما كان طويلاً. لكي نتحدث عن موارد السودان، لا بد أن نبدأ بالنشأة الأولى للسودان الحديث في خمسينيات القرن الماضي، ثم نمضي بالترتيب إلى موارد السودان بعد حرب ١٤ أبريل الحالية.

وباختصار مفيد، ينقسم المقال إلى حقبات.

أولاً: فترة ما بعد الاستقلال حتى منتصف الستينيات (١٩٥٦–١٩٦٥): سلة الغذاء

إرث الاستقلال: لما نال السودان استقلاله في ١ يناير ١٩٥٦، ورث اقتصاداً هشاً لكن واعداً، يعتمد بصورة شبه كاملة على الزراعة. كانت الدولة جديدة، لكن الموارد التي تملكها كانت هائلة على الورق، وبدأت تسمية «سلة غذاء العالم» تتردد في الأوساط السياسية والاقتصادية، في إشارة إلى ما يمتلكه السودان من مقومات زراعية هائلة.

القطاع الزراعي: ٩٧٪ من الصادرات: كان السودان في لحظة استقلاله يعتمد على الزراعة كعمود فقري للاقتصاد، حتى بلغت المنتجات الزراعية ٩٧٪ من عائدات التصدير، وثلاثة أرباع القروض البنكية كانت مخصصة للأغراض الزراعية. وكان القطن هو نجم سلة الغذاء، إذ شكل وحده ٧١٪ من عائدات التصدير، وجاء أكثر من ٩٠٪ من القطن المنتج من المشاريع المروية.

كان مشروع الجزيرة درة التاج الزراعي. بدأ كمزرعة تجريبية عام ١٩١١، لكن بعد الاستقلال تحول إلى أكبر مشروع زراعي مروي في أفريقيا، يمتد على مساحة تقارب ٢,٥ مليون فدان. كانت مساحته تمثل ٤٧٪ من إجمالي الأراضي المروية و١٠٪ من الأراضي الصالحة للزراعة في السودان. لم يكن مجرد مزرعة، بل كان رمزاً للنهضة الزراعية، ينتج في ذروته أكثر من نصف مليون طن من القطن عالي الجودة سنوياً، إلى جانب القمح والذرة والفول السوداني والسمسم، وكانت أراضيه تغذي مصانع النسيج البريطانية. وإلى جانب الجزيرة، بدأت مشاريع زراعية كبرى أخرى في النمو، منها:

مشروع السوكي الزراعي: لتوسيع الرقعة المروية غرباً، لزراعة المحاصيل النقدية والغذائية.

مشروع الرهد الزراعي: الذي استغل مياه نهر الرهد لزراعة القطن وغيره.

الزراعة الآلية: التي بدأت تظهر في المناطق شبه الصحراوية.

الثروة الحيوانية: كنز يمشي على أربع: عبر مساحات شاسعة من المراعي الطبيعية تُقدّر بـ ٢٧٩ مليون فدان (أي ما يعادل ٤٦,٥٪ من مساحة السودان)، كان القطاع الحيواني يحتل المرتبة الثانية بعد الزراعة. كان السودان في تلك الفترة من أغنى دول المنطقة، إذ يملك وحدة مائية لم ستكن متوفرة في جيرانه. وكان قطيع الماشية من الأضخم في أفريقيا، ومصدراً رئيسياً للبروتين والعملة الصعبة.

القطاع المعدني: كنوز تحت الرمال: على غير ما يتصور الكثيرون، لم يبدأ تاريخ التعدين في السودان بعد اكتشاف النفط، بل هو أقدم من ذلك بكثير، إذ يعود إلى عصر مملكة مروي. كانت الموارد المعدنية متعددة وتشمل: الذهب، الحديد، الكروم، النحاس، المنجنيز، الجبس، المايكا، الحجر الجيري، واليورانيوم. على سبيل المثال، كان منجم حصاي للذهب (Hassai Gold Mine) من أقدم المناجم نشاطاً، إذ استخرج كميات كبيرة من المعدن الأصفر بين ١٩٢٤ و١٩٣٦.

وقُدّر الاحتياطي المؤكد من النفط بحوالي ٢ مليار برميل، وبدأت معالم اكتشافه تظهر في السبعينيات.

المؤشرات الاقتصادية: وفقاً لبيانات البنك الدولي، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السودان حوالي ٩٩,٧١ دولاراً عام ١٩٦٠، وهو مستوى قريب من جيرانه في مرحلة التكوين. وكان صادر القطن وحده يدر على الخزينة العامة ما بين ٣٥٠ إلى ٥٠٠ مليون دولار سنوياً في تلك الفترة، مما جعل الجنيه السوداني في ذلك الوقت من أقوى العملات الإقليمية، وكان السودان يطبع عملته في دار سك العملة بلندن.من هذا الكلام قد تعتقد أن السودان كان ناجحاً اقتصادياً إلى حد كبير، وقادراً على إدارة موارده، لكن العكس هو الصحيح. فالسودان كان ما زال يعاني من المشكلة الأزلية، ألا وهي تصدير الموارد بشكلها الأولي.

فكل الصادرات كانت تذهب كمنتج أولي: القمح، القطن، سائر الصادرات الزراعية، والصادرات الحيوانية، وسائر الصادرات عموماً. بالمعنى الحرفي، أي منتج كان يُصدّر كمنتج أولي.

في رأيك، لو كانت المنتجات تُصدّر كمنتجات نهائية، فبأي نسبة كان سينتعش اقتصاد السودان؟ وكم كان سيصل عدد المصانع؟ وبأي نسبة كانت ستزيد فرص العمل؟

الجواب بسيط: ما كان السودان ليكون مجرد دولة نامية، بل دولة مصنعة كبرى.

أي يمكن أن نقول إن حال اقتصاد السودان في ذلك الوقت كان: «موارد طائلة في أيدي أطفال».

حين تُدار الأزمات بالاختباء خلف اللجان: كلفة التمسك بالمحاصصة على حساب معاش الناس

عادل أحمد محمد

إن الإعلان عن تشكيل خلية لإدارة قضايا سعر الصرف برئاسة وزير المالية ليس سوى محاولة متجددة للهروب إلى الأمام واستنساخ ذات الآليات البيروقراطية التي أثبتت عقمها التام. عندما يتدهور الجنيه السوداني إلى هذه المستويات القياسية متجاوزاً حاجز الـ ٦,٦٠٠ جنيه للدولار الواحد وفي طريقه نحو انهيارات أعمق، فإن المشكلة لا تكمن في غياب خلايا الأزمة أو نقص اللجان، بل في الإصرار على إدارة اقتصاد منهك بعقلية الجباية المباشرة واستهداف جيب المواطن المكتوي بنيران الحرب والتضخم.

يفرض الواقع الاقتصادي الراهن مواجهة عدد من الحقائق الموضوعية:

استنزاف المواطن بدلاً من الإنتاج: غياب الرؤية الاقتصادية الكلية جعل وزارة المالية تركز على فرض الرسوم والضرائب وزيادة الأعباء على السلع الأساسية وحركة التجارة، وهي سياسات انكماشية تسحق القوة الشرائية وتزيد من اشتعال أسعار الصرف دون تقديم حلول لإنعاش الإنتاج أو تنمية الموارد الذاتية.

فشل الأدوات النقدية والمالية التقليدية: مواجهة انهيار العملة عبر لجان أمنية أو تنفيذية مؤقتة لم تنجح تاريخياً ولن تنجح اليوم؛ فالعملة الوطنية مرآة للثقة العامة، والإنتاج، وتدفقات الصادر، وضبط الكتلة النقدية، إلى جانب غياب التنسيق الفعلي بين السياسة النقدية والمالية.

المحاصصة السياسية ليست قدراً: الاتفاقيات السياسية وُجدت كأطر لمعالجة أزمات الدولة وتحقيق الاستقرار، وليست نصوصاً مقدسة تُبرر بقاء الفشل الإداري على حساب المصلحة العامة ومعاش ملايين السودانيين. المنصب العام تكليف ومسؤولية تُقاس بالنتائج والأثر المباشر على حياة المواطن.

تتطلب المرحلة الاستثنائية التي يمر بها السودان شجاعة في مراجعة التكليفات والسياسات، وإسناد الملف الاقتصادي لكفاءات وطنية واقتصادية متفرغة تمتلك رؤية حقيقية لإدارة اقتصاد الحرب والأزمات، بدلاً من التمترس خلف المواءمات السياسية بينما يواصل الاقتصاد انحداره نحو المجهول.

كارثة الأمن الغذائي وعدم مبالاة الحكومة

د. عصام علي حسين

رغم تقارير المنظمات الدولية التي وصفت وضع الأمن الغذائي في السودان بالكارثي، ومع أن الموسم الزراعي على الأبواب، إلا أن حكومة الأمر الواقع التي تتخذ من مدينة بورتسودان مقراً لها لم تحرك ساكناً وكأن الأمر لا يعنيها؛ حيث ظل القطاع الزراعي يعاني من انعكاسات الحرب على البنية التحتية للمشاريع المروية، خصوصاً في قنوات الري والبيارات، وتوقف مشاريع حصاد المياه، وسيلة الترحيل ومواعين التخزين، إضافة إلى البنية التحتية للأسواق والمسالخ والمحاجر والمعامل والعيادات البيطرية ومحالج القطن ومدابغ الجلود وغيرها.

كما أن مشكلة التمويل ما زالت تتصدر المشهد إلى جانب ارتفاع تكلفة الإنتاج، حيث ساهمت السياسات المالية والنقدية، وعلى رأسها سياسة تحرير الوقود وتعويم العملة الوطنية، فضلاً عن زيادة قيمة الدولار الجمركي، في ارتفاع فاتورة استيراد مدخلات الإنتاج التي تعتبر عصب العملية الزراعية.

لم تفلح حكومة الأمر الواقع في إحراز أي تقدم في الجانب الخاص بتقديم الخدمات الزراعية والبيطرية، وعلى رأسها خدمة الري ومكافحة الآفات الحقلية، وتزويد المزارعين بالبذور المحسنة، وخدمات التطعيم القومي الدوري والمسوحات الحقلية لتحديد الأوبئة والتطعيم ضد الأمراض.

كما غابت الخدمات الإرشادية، وتوقفت برامج تطوير وحماية المراعي الطبيعية وفتح المسارات وتنفيذ مشاريع حصاد المياه؛ وكل ذلك بسبب الحرب التي يصر طرفاها على الاستمرار فيها ليقضيا على ما تبقى من البلاد، غير آبهين بحياة شعبهم وضاربين بأمنه الغذائي عرض الحائط.

فأما آن لهؤلاء المتقاتلين أن يوقفوا هذا العبث، فحياة الشعوب أغلى من تصفية الحسابات والانتصار للذات.

اقتصاد الأرصفة

عبد المنعم مختار

كلما ذكرت سيرة الاقتصاد السوداني، غالباً ما تتجه الأنظار إلى المصارف والشركات والأسواق الرسمية والاستيراد والتصدير وتجارة الحدود، بينما تتحرك في الشوارع والأحياء والأسواق شبكة اقتصادية موازية لا تظهر كاملة في دفاتر المؤسسات. هناك، حيث تعمل بائعات الشاي والقهوة والأطعمة والوجبات السريعة والباعة المتجولون وأصحاب المهن الصغيرة، ضمن اقتصاد هش لكنه شديد الحيوية وقادر على التأقلم مع أصعب الظروف.

لم يعد هذا الاقتصاد هامشياً؛ فمع اتساع الأزمة الاقتصادية واندلاع الحرب، أخذ يتمدد أفقياً ورأسياً ليستوعب أعداداً جديدة فقدت وظائفها أو مصادر دخلها. فهذه الحرب لم تصنع الاقتصاد الهش، لكنها وسّعت قاعدته ودفعت إليه فئات كانت تنتمي سابقاً إلى سوق العمل المنظم. وقد أدت عوامل فقدان الوظائف، توقف المؤسسات، نزوح الأسر، تعطل سلاسل الإمداد، وارتفاع تكاليف المعيشة، إلى جعل العمل اليومي الصغير ملاذاً اقتصادياً سريعاً.

تتضح أهمية هذه الأنشطة في كونها تحرك المال في دوائر صغيرة ومتكررة لتتشكل منها دورة اقتصادية واسعة؛ فبائعة الشاي تشتري مستلزماتها من سكر وقهوة ووقود، والبائع المتجول ينقل سلعته من تاجر الجملة إلى المستهلك. غير أن هذا الاتساع جاء مصحوباً بتآكل القدرة على الادخار، إذ يجبر التضخم وارتفاع الأسعار العامل على تدوير دخله سريعاً، بينما تؤدي حملات المطاردة المعروفة بـ«الكشة» إلى تدمير رأس المال العامل وضياع مصدر الدخل بالكامل.

وهنا تكمن المفارقة: كلما انكمش الاقتصاد الرسمي تحت ضغط الحرب، تمدد الاقتصاد الهش ليملأ الفراغ، مما يضاعف حاجة الدولة إلى تنظيمه بدلاً من التعامل معه كظاهرة مخالفة. والمطلوب هو الانتقال من المطاردات إلى التنظيم عبر مساحات عمل محددة، تراخيص مبسطة، بطاقات مهنية، تمويل أصغر، وخدمات صحية، إلى جانب توسيع الشمول المالي والدفع الرقمي. فالاقتصاد الهش ليس مجرد نتيجة جانبية للحرب، بل هو مؤشر حي على إعادة المجتمع السوداني ترتيب موارده للبقاء، مما يجعل فهمه جزءاً أساسياً من استراتيجية التعافي الاقتصادي.

أكرم إبراهيم البكري يكتب:

موت عمر النمير تحيطه الأسئلة

هل نحن أمام وفاة طبيعية لرجل أعمال سوداني صعد سريعاً من عالم المال إلى رئاسة نادي المريخ، أم أن خلف الرحيل المفاجئ أسئلة تتصل بشبكات المال والسياسة والتعدين؟

في الخامس من سبتمبر ٢٠٢٦، وصل خبر وفاة عمر عثمان النمير من القاهرة، حيث غادر الحياة بعد خضوعه لعملية جراحية وفق ما نشرته وسائل إعلام ونادي المريخ نفسه. ولم تُعلن حتى الآن تفاصيل طبية مستقلة وكاملة عن سبب الوفاة أو طبيعة المضاعفات. وهنا تحديدا يكون السؤال وليس الاتهام؛ ففي السودان تتداخل السياسة مع المال، والاقتصاد بشبكات النفوذ، والذهب أحد أهم مفاتيح القوة والثروة في سنوات الحرب. إن خبر وفاة شخصية اقتصادية دخلت في السنوات الأخيرة إلى مجال التعدين لا ينبغي أن يُقرأ باعتباره خبرا اجتماعيا أو رياضيا عاديا.

وسؤالي، وحتى لا يشطح عقل القارئ الكريم، ليس "من قُتل عمر النمير؟"، ولكن: ماذا كان يملك المرحوم؟ ومن مع من يعمل؟ ومن المستفيد من مشروعاته؟ وما هي المصلحة التي تتحرك بعد وفاته؟

عمر النمير من مواليد أمدرمان ١٩٨١، شايقي ودنباوي، من بيئة عادية لطبقة ظلت تناهض حتى تستقر على المستوى المتوسط. لكن أهمية الرجل لا تكمن في أصله الاجتماعي بقدر ما تكمن في سرعة صعوده الاقتصادي؛ فخلال فترة زمنية قصيرة، أصبح اسمه مرتبطا بشركات واستثمارات في الأمن الغذائي والزراعة والإنتاج الحيواني واستصلاح الأراضي، إلى جانب حضوره الرياضي والاجتماعي. وتذكر مصادر صحفية شركات باسمه مثل "فيض النعم"، و"سيمي للمقاولات"، و"وادينا". وهنا يظهر السؤال الذي يجب أن يسبق أي تقييم سياسي أو أخلاقي: كيف تكونت هذه الثروة؟

وهنا لا أتهم المرحوم بالفساد لا سمح الله، لكنه سؤال مشروع لكل صحافة استقصائية تتناول صعود رجل أعمال في دولة شهدت خلال العقود الماضية إعادة تشكيل واسعة للطبقات الاقتصادية، وظهور رجال أعمال ارتبط صعود بعضهم بدرجات مختلفة بعلاقاتهم مع السلطة والقطاع العام والمؤسسات السياسية. ولعل من نافلة القول إن نشير إلى أن جزءاً من منظومة رجال الأعمال السودانيين صنعتهم الحركة الإسلامية خلال فترة حكمها فيما يعرف بترتيب الطبقات الاجتماعية.

في يناير ٢٠٢٤، دخل النمير إلى واحدة من أكثر المؤسسات جماهيرية وحساسية في السودان؛ نادي المريخ. لم يكن الرجل -بحسب الصورة التي تعكسها مسيرته العامة- سياسياً جماهيرياً تقليدياً ولا شخصية رياضية تاريخية خرجت من المدرجات، ومع ذلك وجد نفسه في قمة واحد من أكبر الأندية السودانية. واستمر وجوده في قيادة النادي حتى ٢٠٢٥، قبل أن يقدم استقالته في يوليو من ذلك العام في ظل أزمة مالية وانتقادات جماهيرية ونتائج رياضية متراجعة.

وهنا في السودان ظاهرة تستحق الوقوف والدراسة: لماذا أصبحت رئاسة الأندية الرياضية الكبرى في بعض المراحل امتداداً للنفوذ الاقتصادي والسياسي أكثر من كونها نتيجة طبيعية لمسار رياضي؟ وهنا يظهر اسم مزمل أبو القاسم ومساهمته الواضحة في ترتّيب النمير على قيادة نادي المريخ.

وبعد أن غيب الموت عمر النمير، فإذا كان هنالك ملف يستحق فتحه فهو ملف الذهب وليس ملف رئاسة نادي المريخ. ففي سبتمبر ٢٠٢٥، ظهر اسم عمر النمير في واحدة من أكثر صفقات التعدين إثارة للجدل في السودان؛ إذ دخلت شركة "ديب ميتالز" في مشروع قُدرت الاستثمارات المعلنة فيه بنحو ٢٧٧,٣ مليون دولار لاستكشاف وإنتاج الذهب في السودان، مع حديث عن الاستحواذ على نسبة كبيرة من منجم أركيديا، وإنشاء مصنع لمعالجة المخلفات ومصفاة للذهب. وظهر اسمان لشخصيتين في هذه القصة: رجل الأعمال المصري محمد الجارحي ومبارك أردول.

وفق تقارير منشورة، كان الجارحي شريكاً في الشركة، بينما تولى مبارك أردول إدارتها العامة، مع ورود اسم عمر النمير باعتباره أحد ملاكها. وهنا يتحول الملف من قصة رجل أعمال إلى قصة أكبر بكثير: السودان، الذهب، رأس المال المصري، رجال الأعمال السودانيون، وشخصيات ذات خبرة مباشرة في إدارة قطاع التعدين. لكن المفاجأة كانت في السجلات التي شككت في الرواية الرسمية حول هيكل ملكية "ديب ميتالز". فقد نشرت "النورس نيوز" تحقيقاً قالت فيه إن مراجعة سجلات الشركة أظهرت أنها تأسست في مايو ٢٠٢٥ برأسمال مسجل قدره ٣٠ مليون جنيه سوداني، وأن أسماء المؤسسين المسجلين شملت عمر النمير ومحمد جمال عبد القادر، مع وجود مبارك أردول في مجلس الإدارة، بينما لم يظهر اسم محمد الجارحي في هيكل الملكية الرسمي الذي استند إليه التقرير. وهنا يظهر لي مدى الفساد الذي ضرب السودان: كيف يمكن لشركة رأسمالها المسجل بهذا الحجم أن تعلن عن استثمارات تصل إلى ٢٧٧,٣ مليون دولار؟ وتتتابع الأسئلة: ومن أين يأتي التمويل؟ ومن هو المالك الحقيقي؟ وهل كانت نسبة الـ٤٧٪ المنسوبة إلى المستثمر المصري موجودة فعلاً في السجل القانوني أم أنها كانت ترتيباً استثمارياً خارج هيكل الملكية المسجل؟ ولماذا ظهرت روايات متناقضة حول طبيعة الاتفاق؟ هذه ليست أسئلة هامشية، هذه هي قلب القصة.

مبارك أردول ليس مجرد رجل عادي ظهر في صفقة تجارية، فقد شغل في السابق منصب المدير العام للشركة السودانية للموارد المعدنية، ولذلك فإن وجوده في إدارة شركة تدخل قطاع الذهب يطرح سؤالاً مشروعاً حول تضارب المصالح المحتمل، حتى لو لم يكن ذلك في حد ذاته دليلاً على مخالفة قانونية. والأهم أن أردول نفسه نفى بعض ما أثير حول الشركة، وقال إن "ديب ميتالز" شركة سودانية مملوكة للنمير والجارحي، وأنها كانت في مرحلة استكمال الإجراءات ولم تبدأ نشاطها بعد، وأن رأس المال الاستثماري المعلن يبلغ ٢٧٧,٣ مليون دولار.

إذن لدينا روايتان: رواية إعلامية تقول شيئاً عن الملكية والتسجيل، ورواية الشركة تقول شيئاً آخر. وبين الروايتين توجد سجلات الشركات، والعقود، وتحويلات رأس المال، وملفات الامتيازات التعدينية، وهذه هي الوثائق التي يجب أن تتحدث.

ثم مات النمير... بعد نحو عام من انفجار ذلك الجدل، توفي عمر النمير في القاهرة. المعلومة المنشورة حتى الآن تقول إنه كان قد خضع لعملية جراحية وأن وفاته جاءت بعدها بأيام في أعقاب العملية، مع اختلاف التفاصيل بين التقارير. ولكن هناك أسئلة مشروعة: أين التقرير الطبي؟ وما طبيعة العملية؟ وما سبب الوفاة المباشر؟ وهل أُجري تشريح؟ ومن كان برفقته في أيامه الأخيرة؟ وهل كانت هناك أدوية أو مضاعفات غير متوقعة؟ وهل طلبت الأسرة أو السلطات المصرية تحقيقاً طبياً أو جنائياً؟ وهل كانت هناك خلافات مالية أو قانونية قائمة قبل الوفاة؟ هذه الأسئلة لا تعني اتهام أحد، إنها الحد الأدنى لأي تحقيق جاد إذا ظهرت قرائن تستدعي الشك.

القضية الحقيقية بالنسبة لي ليست جثة عمر النمير وحدها، بل شبكة المصالح المحيطة بها. لذلك يجب تتبع: السجل الكامل لشركة "ديب ميتالز" والمستفيدين الحقيقيين من ملكيتها، مصادر الـ٢٧٧,٣ مليون دولار المعلنة وعقود امتياز الذهب والمواقع التي حصلت عليها الشركة، وما هي علاقة الشركة بالمصري محمد الجارحي ومن هو الجارحي هذا ومدى علاقته بمخابرات السيسي، وعلاقة الشركة بمبارك أردول، وأي شركات أخرى مرتبطة بالنمير والتحويلات المصرفية ورؤوس الأموال المعلنة، والأصول التي امتلكها النمير داخل السودان وخارجه، وعلاقات النمير الاقتصادية خلال فترة حكم الإسلاميين وظروف صعوده الاقتصادي قبل وبعد سقوط نظام البشير، والاتصالات وما هي الأحداث التي سبقت دخول النمير لرئاسة نادي المريخ، وما طبيعة علاقة النمير بالوسط الإعلامي الرياضي، وكل ما يتعلق بالأيام الأخيرة من حياته في القاهرة.

إلا أن سؤالي المهم: ربما لا تكون قصة عمر النمير قصة رجل أعمال مات في القاهرة، ولكنها نافذة صغيرة على قصة أكبر: كيف تُصنع الطبقة الاقتصادية الجديدة في السودان؟ ومن الذي يمتلك رأس المال؟ ومن الذي يمنح الامتياز؟ ومن الذي يملك العلاقات؟ ومن الذي يدخل الرياضة؟ ومن الذي ينتقل من التجارة إلى التعدين؟ ومن الذي يصبح، خلال سنوات قليلة، جزءاً من شبكة تتقاطع فيها الرياضة والسياسة والذهب ورأس المال الإقليمي؟

لهذا فإن وفاة النمير لا ينبغي أن تتحول إلى مناسبة لتوزيع الاتهامات، كما لا ينبغي أن تتحول إلى مناسبة لمسح الأسئلة. نعم الرجل مات، لكن الملفات التي كانت حوله لم تمت. والسؤال الحقيقي الآن ليس: هل قُتل عمر النمير؟ بل: من كان عمر النمير في منظومة المال السوداني؟ وكيف وصل إليها؟ ومن كان شركاؤه الحقيقيون؟ وماذا كان يحدث داخل "ديب ميتالز"؟ ولماذا ظهرت تناقضات في روايات ملكيتها ورأس مالها؟ وهل كانت صفقة الذهب مجرد استثمار تجاري أم جزءاً من إعادة تشكيل السيطرة على أحد أهم موارد السودان؟

هذه الأسئلة يمكن أن تقودنا، إذا فُتحت الوثائق، إلى الحقيقة حول موت الرئيس السابق لنادي المريخ.

بعثة المريخ تصل لعاصمة إقليم النحاس في زامبيا

أديس أبابا: الهدف

وصلت بعثة نادي المريخ إلى مطار مدينة ندولا الدولي، معقل فريق باور دينامو، تأهباً لمباراة الإياب في الدور التمهيدي لدوري أبطال إفريقيا. وبحسب «المريخ ٢٤»كانت البعثة قد قضت الليلة الماضية بفندق «إثيوبيا سكاي» بالعاصمة أديس أبابا، وكان في استقبالها الموفد من قبل النادي خالد عزيز برفقة موظفي القنصلية السودانية وعدد من الرسميين الذين سهلوا إجراءات الدخول.

وتُعد مدينة ندولا ثالث أكبر مدينة في زامبيا، ويصل عدد سكانها إلى نحو ٤٥ ألف نسمة حسب التعداد السكاني الأخير. وهي العاصمة الرئيسية لإقليم النحاس الغني بالمعادن، مما جعلها العاصمة التجارية والصناعية للبلاد.

وتمثل المدينة معقل نادي باور دينامو الذي يخوض مبارياته على ملعب «ليفي موانواسا» الذي يتسع لـ ٢٠ ألف متفرج ويتميز بنجيل ممتاز. وتشير المعطيات إلى ميل مشجعي المدينة أحياناً للضغط الجماهيري، بينما تسود أجواء معتدلة في سبتمبر مع نهاية الشتاء وبداية الصيف.

وتكتسي الرحلة أهمية بالغة بالنظر إلى ارتفاع المدينة بنحو ١٣٠٠ متر عن سطح البحر، وهو ما استدعى الحضور المبكر للتأقلم بدنياً. ولم تتأكد بعد تفاصيل الحصة التدريبية الأولى للفريق، والتي يُرجح أن تكون خفيفة لمغالبة الإرهاق وتفكيك العضلات جراء الرحلة الطويلة.

الهلال ينتقل إلى فندق موفنبيك كيغالي استعداداً لحسم التأهل في الإياب

أعلنت إدارة الكرة بالفريق الأول بنادي الهلال عن نقل معسكر الفريق إلى فندق «موفنبيك» في العاصمة الرواندية كيغالي، في إطار الاستعدادات النهائية لمباراة الإياب الحاسمة في مسابقة دوري أبطال أفريقيا. وبحسب «كورة سودانية» يأتي هذا الانتقال لتوفير الأجواء الملائمة للاعبين والجهاز الفني بعيداً عن أي مشتتات، مع التركيز على الجوانب الفنية والبدنية والنفسية قبل المواجهة المرتقبة التي ستحدد مصير الفريق في البطولة القارية. وقد حرص المدير الفني على تكثيف التدريبات خلال الأيام الماضية، مع عقد محاضرات فنية وتحليلية لاستعراض نقاط القوة والضعف في فريق المنافس، لوضع اللمسات الأخيرة على خطة اللعب التي تضمن تحقيق نتيجة إيجابية تمنح الهلال بطاقة التأهل إلى الدور المقبل.

الحكم الليبيري واشنطن دولو يدير مواجهة السودان وإثيوبيا في تصفيات أمم إفريقيا

قرر الاتحاد الإفريقي لكرة القدم «كاف» تعيين الحكم الليبيري واشنطن دولو لإدارة مباراة منتخب السودان أمام نظيره الإثيوبي، والتي ستُقام يوم ٢٥ سبتمبر ٢٠٢٦ في مدينة جوبا بجنوب السودان، ضمن التصفيات المؤهلة لبطولة كأس الأمم الإفريقية «كان ٢٠٢٧». ويضم طاقم التحكيم المعاون كلاً من جويل دو مساعداً أول، وتوما كوني مساعداً ثانياً، وموسيس جونسون حكماً رابعاً، وسط ترقب كبير لهذه المواجهة الحاسمة في مشوار التصفيات.

مرشح المريخ موكانديلا ينتقل للدوري البرتغالي

انتقل مرشح المريخ السوداني، ولاعب الدوري الفرنسي ونجم منتخب شباب الكونغو الديمقراطية الظهير ديفيد موكانديلا، ولاعب نادي ليس أجيليس، إلى سينترينسي البرتغالي، بعد أن خاض فترة تجارب مع موناكو وكان موكانديلا قد تم ترشيحه في فترة سابقة رفقة اثنين بالمنتخب الكونغولي قبل أمم إفريقيا للشباب، أبرزهم جولز وبعد البطولة، تغير الحال ودخلت العديد من الأندية على الخط؛ حيث انتقل أهوكا إلى أنتويرب البلجيكي، موكانديلا إلى موناكو وظهر في إحدى الصور رفقة النجم وتالت ذلك العديد من العروض من بولندا وعدة أخيرًا بالتوقيع مع فريق سينترينسي البرتغالي.

السابق الأ يمن نا دي الفرنسي. من زملائه أ هو كا . الأوروبية بينما توجه بو غبا . دول، ليستقر

أنديتنا السودانية.. راية الوطن ترفرف في أفريقيا: بداية تفتح أبواب الأمل ونتائج تستحق الإشادة!

أمجد السيد

قدمت أنديتنا السودانية المشاركة في البطولات الأفريقية مردوداً مشرفاً ونتائج إيجابية في مباريات الذهاب، أكدت أن الكرة السودانية قادرة على الصمود والمنافسة مهما كانت الظروف.

في دوري أبطال أفريقيا، خطا الهلال والمريخ خطوات مهمة نحو العبور، بينما سجل هلال الساحل والأهلي مدني حضوراً قوياً في كأس الكونفدرالية، لتؤكد الأندية السودانية أن راية الوطن حاضرة بقوة في الملاعب الأفريقية.

الانتصارات والنتائج الإيجابية ليست مجرد أرقام، بل هي رسالة ثقة وأمل لجماهير الكرة السودانية. ويبقى التحدي الأكبر في مباريات الإياب، حيث نحتاج إلى المزيد من التركيز والروح القتالية والإصرار حتى صافرة النهاية.

كل الأمنيات لممثلينا بمزيد من الانتصارات، وبإذن الله تكتمل الفرحة بالعبور إلى المرحلة القادمة. هلال.. مريخ.. هلال الساحل.. أهلي مدني.. قلوب السودان معكم.

وحدة حرية اشتراكية
الهدف 12
صحيفة سياسية – ثقافية – اجتماعية – تصدر عن حزب البعث العربي الاشتراكي
الهدف ذراع الحزب العربي الاشتراكي

«رأيت كل شيء».. صديق تاور يوثق تجربته في كتاب جديد

القاهرة: أمجد أحمد السيد

وسط حضور نوعي من السياسيين والمثقفين والأكاديميين والإعلاميين، شهدت القاهرة تدشين وتوقيع كتاب «رأيت كل شيء» للبروفيسور صديق تاور، عضو مجلس السيادة الانتقالي السوداني السابق، في أمسية ثقافية وفكرية شهدت نقاشاً واسعاً حول الكتاب وتجربة مؤلفه.

وأدارت الأمسية الأستاذة أسماء الحسيني، بمشاركة الباشمهندس عمر الدقير، والدكتورة أماني الطويل، والدكتور حسين جمال، والأستاذ شوقي عبد العظيم، والأستاذ أسامة إبراهيم ممثل مطبعة النخبة، حيث تناول المتحدثون الكتاب من زوايا سياسية وفكرية وتوثيقية، إلى جانب عدد من المداخلات من الحضور.

وشهدت الأمسية حضوراً لافتاً لعدد من الشخصيات، من بينهم السفير الدكتور صلاح حليمه والكاتب الصحفي محمود بكري، وسط اهتمام واضح بالكتاب الذي يقدم شهادة من داخل واحدة من أكثر المراحل تعقيداً في تاريخ السودان الحديث.

واختُتمت الفعالية بتوقيع الكتاب، الذي حظي بإقبال كبير من الحضور، فيما أشاد المشاركون بالدور الذي تقوم به دار ومطبعة النخبة في دعم الكتاب السوداني وإتاحة المنابر أمام الإنتاج الثقافي والفكري.

ويأتي تدشين «رأيت كل شيء» في وقت تزداد فيه الحاجة إلى الشهادات والتوثيق، باعتبار الكتاب مساحة لاستعادة التجربة وقراءة الأحداث من زاوية صاحبها.

حسين حسن.. صانع محتوى يوثق وجه السودان

يخوض صانع المحتوى السوداني حسين حسن تجربة توثيقية ترتكز على الشارع والطبيعة بعيداً عن الاستعراض وضوضاء الترندات العابرة. عبر عدسته في الخرطوم والريف وضفاف النيل، ينقل تفاصيل الحياة اليومية بأمانة تامة لتعكس الجانب الإنساني والثقافي للبلاد.

هذاالنهج الهادئ قاده لبناء قاعدة جماهيرية واسعة على «تيك توك»، و«يوتيوب»، و«إنستجرام»، لفتت انتباه الجهات السياحية والثقافية. ويستعد حالياً لإطلاق سلسلة مصورة بعنوان «يوم في السودان» إلى جانب التحضير لمعرض فوتوغرافي يوثق ملامح الحياة والبيئة المحلية.

شرعية الوطن أم شرعية الخارج؟

مصطفى عبدالملك الصميدي

في لحظة تاريخية فارقة يعيشها اليمن، تحول الحديث عن الشرعية من مجرد مصطلح سياسي متداول إلى قضية محورية تتعلق بمفهوم السيادة والاستقلال، وحق اليمنيين في تقرير مصيرهم ومستقبل دولتهم بعيداً عن الإملاءات الخارجية.

من هذا المنطلق، يرى الكاتب أن حكومة صنعاء تمثل الشرعية الوطنية الحقيقية؛ لأنها حملت على كتفيها الصعاب وقدمت الغالي والنفيس لتحقيق مشروع وطني يرفض الوصاية الخارجية جملة وتفصيلاً. لذلك، فإن مصطلح الشرعية لم يعد شعاراً سياسياً كما تبنته القوى الخارجية، وإنما أصبح بمعناه الفعلي مسؤولية تجاه الشعب، وسيادة الدولة، وحماية مقدراتها، واحترام إرادة مواطنيها. ولمن لم يدرك بعد وما زال يؤمن بحكومات المنفى، يبقى التساؤل قائماً: إلى أي مدى يمكن أن تكون هناك شرعية وطنية إذا كان القرار السياسي مرتبطاً بالخارج؟

إن شرعية الخارج هي محض شعار صِيغَ لأجل موقع اليمن الاستراتيجي، وعلى رأسه البحر الأحمر وباب المندب، مستنكراً استماتة الأطراف الخارجية في دعم خصوم الداخل. ويؤكد النص أن اليمن لا يحتاج إلى شرعية في لباس محتل، بقدر ما يحتاج إلى شرعية تستمد مشروعيتها من الداخل؛ من إرادة أبنائها الأحرار، ومن قدرتهم على حماية بلدهم واستقلال قرارهم.

الشرعية الحقيقية هي التي تملك استقلال قرارها في مواجهة التحديات ومناصرة القضايا العادلة قولاً وفعلاً، مسلطاً الضوء على الموقف المبدئي المساند لقط.اع غ.زة رغم الحصار والإمكانات. فالشرعية الحقيقية تتبنى مواقفها المستقلة بكل شجاعة وكبرياء، موقنة بأن الأوطان لا تبنى بشرعية تُستمد من الخارج، ولا تُصان سيادتها بإرادة الآخرين، وإنما تُبنى بإرادة أبنائها والتمسك بالكرامة والسيادة ورفض كل أشكال الوصاية والتبعية.

وسيظل الوطن هو المعيار الأول والأخير، وستبقى شرعية من يقف إلى جانب شعبه ويحمي أرضه ويدافع عن قراره هي الشرعية التي يكتب لها البقاء، مهما اشتدت الضغوط وتعددت التحديات؛ فالأوطان لا يحميها الاعتراف الخارجي، وإنما يحميها أبناؤها الأحرار. واليمن أولاً، والسيادة فوق كل اعتبار.

آنا كاسبريان: حكومتنا تسرق أموالنا لحروب إسرائيل.. وأخشى مسؤولينا لا المسلمين

شنّت الإعلامية الأمريكية آنا كاسبريان هجوماً حاداً على سياسات واشنطن، منتقدةً إنفاق تريليون دولار سنوياً من أموال دافعي الضرائب لدعم حروب إسرائيل الخارجية بدلاً من تلبية احتياجات المواطنين. وأشارت كاسبريان إلى أن الحكومة تختلق «عدواً وهمياً» وتخوف الشعب من المسلمين لتشتيت الانتباه، مؤكدةً أنها لا تخاف منهم بل تخشى مسؤولي بلادها.